

احدهما ان باخذ حصته ولا يكون لشركه سبيل في الحيلة ويقال
 لشركه بسبب الغريم له مقدار حصته ويقض ثم يبرهن الغريم حصته
 وقال ابو بكر ببيع من المطلوب كمن مز يدبشع مدار حصته من الدين
 وبسبب اللزوم ببيع من يبرهن نصف دينه القديم وبسبب البرهان القديم
 فلا يكون لشركه بشي **فصل في النسخ وبما يمكن للشركه وبها**

لا يمكن انكاد الشراكات نسخ ان الشركيين مات النسخ عقد
 الشركه علم صاحبها ولم يعلم ولو كان الشركه ثلثة فمات احد
 انفسحت في حصه لا في حق الباقيين ولا يمكن لحد الشركه ان ينسخ
 الا برضا صاحبها لحد الشركه ان يوافق بالمال في اموال
 شركه ولو سافر وهلك لا يضمن فيها للاجل ولا مؤونة له والزوج
 بينهما ولو قال احد الشركه لغيره ولا يزوج النسيان
 فجا وزو هلك مال ضمنه حصته لشركه **انفسد حال الشركه**
 مشاعا فقال للمأخر ببيع لشركه فيكون رجحا فهو ينفذ
 او غيره **فالشركه غير صحيحة** والزوج لصاحب المال والمأخر
 رجحا في بيع اقسبه الا في بيع وفيه فبيع بالثمن في بيع
 فالشركه غير صحيحة والزوج لصاحب المتاع والمأخر
من جوار الفناء وفي المسائل المتعلقة بالوكالة **والقول**
عنها والعقد التي يعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد يفسد
 الوكيل ان يفسد في البيع والاجارة فحقوق ذلك العقد ينفذ

ثم وجع فقال القول لا يفسد بغيره ولو قال الشركه في بيعه
 المال ونقصت الى الفاضل ببيعته بالنصف في حقه الفاضل وقال
 ربه المال ونقصت اليك بضاعته ووجت الفاضل القول في اريد
 المال **فلا يفسد** ولو اختلف المضاير ببيع ربه المال بغيره
 الزوج وقال المضاير بثلثي سهمي بعد قبض ربه المال وانكر
 ببيعته المال قبض ربه المال كان القول ربه المال ولو اقام

البيضة كانت البيضة بثلثة المضارب **فما يتخذه المسائل**
المتعلقة بالشركه ويقضى ولو كان من احد ادرات
 القضاة بين والعمال الا في ربه كما على هذا في اذنية في اذنية
 والزوج للمعامل وعليه جبر المقتل مثل الادوات **الشركه** كما في بيعه
 حرام لانفع الشركه ولو كان الدور من جوار احد الجهل والاول
 من واحد بغير الفه لصاحب الدور وعليه في الفاضل وثلثي
 الاوراق وكله لو كان الدور والاول من واحد والعمال
 آخر وعلا هذا اذ دفع البيضة الى النشا بالعلم فيكون
 على اذنية ببيته ما بالنصف فالخادش كل لصاحب البيضة وله
 عما صاحب البيضة ثمة المعلن والجهل المشي وكله في دفع البيضة
 لكون البيضة بالنصف **من المسائل المتعلقة** لانفسد شروط
 الفاسدة حفظ المال وقت العقد **الشركه** في حق الشركه
 بل شرط وقت الشركه وجعلان لهما على آخر الف دفع في اذنية

مات المضارب والمال عود في البيضة
 البيع لوثق المضارب بخلاف العدل
 في الرهن وقيل الوكيل هو ربه
 مسائل المال مضارب في بيته
 شرارة

الشركه في البيع

اصحا